اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية
بشأن مكافحة التبغ

مؤتمر الأطراف في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

الدورة الرابعة
بونتا دل إيست، أوروغواي،
١٥-٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠

البند ٥-٢ من جدول الأعمال المؤقت

FCTC/COP/4/INF.DOC./2
١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠

العمل الجاري فيما يخص المادتين ٩ و١٠ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ

تقرير مبادرة منظمة الصحة العالمية للتحرّر من التبغ

١- أحاط مؤتمر الأطراف، في دورته الثالثة (دوربان، جنوب أفريقيا، ١٧-٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨)، علماً بالمعلومات الواردة في التقرير المرحلي[١] للفريق العامل عن المادتين ٩ و١٠ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وقرّر[٢] الطلب إلى أمانة الاتفاقية أن تدعو مبادرة منظمة الصحة العالمية للتحرّر من التبغ إلى الاضطلاع بالأعمال التالية:

(١) أن تعرض على نظر مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة تقريراً:

(أ) يحدد أفضل ممارسات تقديم التقارير إلى مسؤولي التنظيم عن المحتويات والانبعاثات وخصائص المنتجات، بما في ذلك استعمال النُظم الإلكترونية؛

(ب) يحدد أفضل ممارسات إعلام الجمهور؛

(ج) يجمع المعلومات عن الحالات القانونية ويحلل المسائل القانونية المرتبطة بالإفصاح عن مكونات المنتجات؛

(٢) وأن تعتمد في غضون خمس سنوات أساليب التحليل الكيميائي لاختبار وقياس محتويات السجائر وانبعاثاتها، التي أعطاها الفريق العامل أولوية في تقريره المرحلي، وذلك باستعمال نظامين للتدخين على النحو المذكور في الفقرة ١٨ من ذلك التقرير، وأن تحيط مؤتمر الأطراف علماً بانتظام من خلال أمانة الاتفاقية بالتقدم المحرز؛

---

١ الوثيقة FCTC/COP/3/6.

٢ انظر القرار FCTC/COP3(9).

(٣) وأن ترصد التقدم العلمي؛ وأن تقوم، حسب الاقتضاء، بتصميم واعتماد أساليب اختبار وقياس خصائص المنتجات على النحو المذكور في الفقرة ٣٣ من التقرير المرحلي للفريق العامل؛ وأن تحيط مؤتمر الأطراف علماً بانتظام من خلال أمانة الاتفاقية بالتقدم المحرز.

٢- وعملاً بقرار مؤتمر الأطراف يلخّص هذا التقرير الأنشطة التي تضطلع بها مبادرة منظمة الصحة العالمية للتحرّر من التبغ لإنجاز الأعمال المطلوبة منها.

بعض الممارسات الراهنة والمسائل القانونية المختارة فيما يتعلق بالإفصاح عن منتجات التبغ

٣- اعترف الفريق العامل المعني بالمادتين ٩ و١٠ من الاتفاقية الإطارية، في تقريره المرحلي، بأنّ الغرض من الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمنتجات هو إعطاء مسؤولي التنظيم ما يكفي من المعلومات لاتخاذ الإجراءات اللازمة وإعلام الجمهور بمضار تعاطي التبغ. كما إنّ الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة عن محتويات منتجات التبغ وانبعاثاتها وخصائصها يعد من الأمور المفيدة لوضع وتنفيذ التدابير السياسية واللوائح والتشريعات ذات الصلة والتصدي للحجج التي تدفع بها دوائر صناعة التبغ. ومن المستصوب للهيئة التي ستضطلع بتنظيم منتجات التبغ أن تكون وكالة متخصّصة، داخل وزارة أو مصلحة حكومية، تُسند إليها مهمة معالجة مسائل من قبيل سنّ وإنفاذ اللوائح التي تشترط على صانعي التبغ وموزعيه ما يلي: اختبار محتويات منتجات التبغ وانبعاثاتها بشكل دوري؛ والإفصاح عن خصائص تلك المنتجات بشكل دوري ووفق نمط محدّد.

تقديم التقارير إلى مسؤولي التنظيم عن محتويات المنتجات وانبعاثاتها وخصائصها، بما في ذلك استعمال النُظم الإلكترونية

٤- لا يوفر هذا الفرع تحليلاً مستفيضاً لجميع الممارسات المنتهجة حالياً على الصعيد العالمي في مجال تنظيم منتجات التبغ. بل يوفر نبذة عن بعض الممارسات الراهنة المختارة استناداً إلى مشاورات أُجريت مع خبراء تنظيم منتجات التبغ ومع الميسرين الرئسيين للفريق العامل المعني بالمادتين ٩ و١٠ من الاتفاقية الإطارية.

٥- وتقضي المادتان ٩ و١٠ من الاتفاقية الإطارية بأن تقوم الأطراف، بناء على موافقة السلطات الوطنية المختصة وطبقاً للقانون الوطني، باعتماد وتنفيذ تدابير تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو تدابير فعالة أخرى لاختبار وقياس محتويات منتجات التبغ وانبعاثاتها، وللإفصاح للسلطات الحكومية عن المعلومات الخاصة بتلك المحتويات والانبعاثات.

٦- ورأت مبادرة منظمة الصحة العالمية للتحرّر من التبغ ومجموعة الدراسة التابعة للمنظمة والمعنية بتنظيم منتجات التبغ أن كندا تمتلك أكثر النُظم فعالية في تنظيم منتجات التبغ.[١] وتنص لوائح كندا الشاملة الخاصة بالإبلاغ عن منتجات التبغ على ضرورة اختبار وقياس محتويات منتجات التبغ وانبعاثاتها. ويجب على صانعي منتجات التبغ ومستورديها تقديم تقارير مفصلة عن منتجاتهم إلى وزارة الصحة، تشمل معلومات

١ See WHO Study Group on Tobacco Product Regulation. *Best practices in tobacco control – regulation of tobacco products Canada report*. Geneva, World Health Organization, 2005.

عن محتويات تلك المنتجات وانبعاثاتها. ولابدّ من الإفصاح عن المعلومات بخصوص كل منتج، حسب صنفه ونوعه. ويجب تقديم التقارير (وفق ما تتضمنه من معلومات) مرّة كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو كل ستة أشهر أو مرّة واحدة في العام، وأن تشتمل على عدة معلومات منها:

- فيما يخص السجائر وتبغ السجائر وأوراق التبغ وتبغ الغليون والسيجار وأغصان التبغ ولفافات الكريتيك ولفافات البيدي والتبغ العديم الدخان:

  - معلومات عن جميع جوانب هذه المنتجات، بما في ذلك أنواع التبغ وغيرها من المكونات المستخدمة في عملية الصنع وفي الورق والأنابيب والمرشحات. كما يجب على صانعي التبغ تقديم معلومات عن نوع المكونات وكميتها وعناصرها، وتوفير معلومات عن بعض المواصفات المحدّدة؛

  - معلومات عن أكثر من ٢٠ من مقومات[١] التبغ الخام/ غير المحروق؛

  - معلومات عن المشاريع البحثية التي يضطلع بها صانع التبغ أو التي يُضطلع بها نيابة عنه؛ والدراسات التي تبحث سميّة منتجات التبغ وآثارها الصحية ومذاقها ونكهتها، وآليات تعديل وتطوير منتجات التبغ، ومكونات منتجات التبغ.

- فيما يخص السجائر وتبغ السجائر وأوراق التبغ وأغصان التبغ ولفافات الكريتيك فقط:

  - معلومات عن أكثر من ٤٠ انبعاثاً ساماً من الدخان المنفوث[٢] والدخان الجانبي،[٣] ضمن نظامين للتدخين هما – النظام العادي والنظام المعدّل اللذان وضعتهما المنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

٧- كما تنص لوائح كندا الخاصة بالإبلاغ عن منتجات التبغ على ضرورة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة باختبار سميّة دخان السجائر المنفوث.[٤] والإفصاح عن جميع المكونات وتركيباتها[٥]، بالوحدة أو

---

١ Nicotine, Nornicotine, Anabasine, Myosmine, Anatabine, Ammonia, Glycerol, Propylene glycol, Triethylene glycol, Nickel, Lead, Cadmium, Chromium, Arsenic, Selenium, Mercury, Benzo[a]pyrene, Nitrate, N-nitrosonornicotine, 4-(N-nitrosomethylamino)-l-(3-pyridyl)-1-butanone, N-nitrosoanatabine, N-nitrosoanabasine, Triacetin, Sodium propionate, Sorbic acid, Eugenol [2- Methoxy-4-(2-propenyl)-phenol].

٢ Ammonia, 1- aminonaphthalene, 2- aminonaphthalene, 3- amonobiphenyl, 4- aminobiphenyl, Benzo[a]pyrene, Formaldehyde, Acetaldehyde, Acetone, Acrolein, Propionaldehyde, Crotonaldehyde, Butyraldehyde, Eugenol [2-Methoxy-4-(2-propenyl)-phenol], Hydrogen cyanide, Mercury, Lead, Cadmium, NO, NOx, N-nitrosonornicotine, 4-(N-nitrosomethylamino)-1-(3-pyridyl)-1-butanone, N-nitrosoanatabine, N-nitrosoanabasine, Pyridine, Quinoline, Styrene, Hydroquinone, Resorcinol, Cathecol, Phenol, m+p-Cresol, o-Cresol, Tar, Nicotine, Carbon Monoxide, 1,3 Butadiene, Isoprene, Acrylonitrile, Benzene, Toluene.

٣ Ammonia, 1- aminonaphthalene, 2- aminonaphthalene, 3- aminobiphenyl, 4- aminobiphenyl, Benzo[a]pyrene, Formaldehyde, Acetaldehyde, Acetone, Acrolein, Propionaldehyde, Crotonaldehyde, Butyraldehyde, Hydrogen cyanide, Mercury, Lead, Cadmium, NO, NOx, N-nitrosonornicotine, 4-(N-nitrosomethylamino)-1-(3-pyridyl)-1-butanone, N-nitrosoanatabine, N-nitrosoanabasine, Pyridine, Quinoline, Hydroquinone, Resorcinol, Cathecol, Phenol, m+p-Cresol, o-Cresol, Tar, Nicotine, 1,3 Butadiene, Isoprene, Acrylonitrile, Benzene, Toluene, Styrene, Carbon Monoxide.

٤ Bacterial Reverse Mutation Assay for Mainstream Tobacco Smoke, Neutral Red Uptake Assay for Mainstream Tobacco Smoke, In Vitro Micronucleus Assay.

٥ عرفت اللوائح الكندية مصطلح "المكوّن" على أنه: أوراق التبغ وأيّة مادة تُستخدم في صنع منتج من منتجات التبغ أو في صنع أي من عناصره، بما في ذلك أيّة مادة تستخدم في صنع تلك المادة.

بالغرام، مرّة كل ثلاثة أشهر. وتحدّد هذه اللوائح الأسلوب الذي يجب انتهاجه في كل تحليل. وتقوم مختبرات القطاع الخاص المستقلة المعتمدة بموجب القاعدة القياسية ISO 17025 بإجراء التحليل بناء على طلب الجهة الصانعة. ويضطلع مفتشو التبغ التابعون للوكالة الكندية بمراقبة التبغ باختيار بعض التقارير، ولكنّ الوكالة لا تجري بنفسها التحاليل المختبرية للتحقق من صحة البيانات. وتُستخدم منهجية محدّدة مسبقاً لأخذ عيّنات منتجات التبغ التي تُرسل إلى مختبرات القطاع الخاص كي يتم اختبارها. وكل عينة تؤخذ لتحديد مقدار أي من المقومات أو أي انبعاث معيّن يجب أن تختار وفق إجراءات مقررة.[1]

٨- ولدى البرازيل أيضاً لوائح شاملة تقضي بضرورة اختبار وقياس منتجات التبغ وانبعاثاتها، وتحدّد كمية المحتويات القصوى من القار والنيكوتين وأول أكسيد الكربون في السجائر.[2] ويجب على جميع موزعي منتجات التبغ ومستورديها وصانعيها أن يطلبوا إمّا تسجيل البيانات وإما تجديد تسجيلها فيما يخص كل من منتجات التبغ. ولابدّ من تضمين ذلك البيان تقارير تحليلية تشتمل على المعلومات التالية بخصوص كل علامة من علامات المنتجات: تركيبة التبغ، والمضافات، وفعالية المرشّح، وتركيبة الدخان المنفوث، وتركيبة الدخان الجانبي، والمركبات الموجودة في إجمالي التبغ. ويجب تقديم تفاصيل أيّة تغييرات تُدخل على المنتجات، بما في ذلك التغليف والتوسيم، أو أيّ منتج جديد من منتجات التبغ يُطرح في السوق، إلى الهيئة التنظيمية كي توافق عليها قبل إمداد الأسواق بذلك المنتج. ويتم جمع كل البيانات إلكترونياً وتخزينها في قاعدة البيانات، مع نُسخ الوثائق الورقية. ويتولى صانعو التبغ، حالياً، مهمة اختبار منتجات التبغ والتحقق من صحتها. غير أنّ البرازيل بصدد بناء مختبر رسمي متخصّص في مجال التبغ سيتولى إجراء التحاليل ذات الصلة.

٩- وتستخدم تركيا هي أيضاً مجموعة صارمة من اللوائح الخاصة بالإبلاغ. ويقوم مستوردو المنتجات وصانعوها باختبار منتجات التبغ المتداولة فعلاً في السوق والإبلاغ عن محتوياتها وانبعاثاتها. وكل تغيير يُدخل على المنتجات القائمة (باستثناء التغليف والتوسيم) أو أيّ منتج جديد من منتجات التبغ يُطرح في السوق، لابد من إخضاعه أولاً للاختبارات الخاصة بالمحتويات والانبعاثات، والقيام بعد ذلك بإبلاغ الهيئة التنظيمية بنتائج ذلك الاختبار، وذلك قبل التمكّن من تسويق المنتج. وينبغي توفير تفاصيل الأمور التالية: المعلومات الخاصة بالمكونات، والمعلومات الخاصة بالسميّة (إن توافرت) والقار والنيكوتين وانبعاثات أول أكسيد الكربون. ويتم اللجوء إلى مختبرات مستقلة ومعتمدة لاختبار منتجات التبغ والتحقّق من محتوياتها.[3] ويتم تخزين المعلومات إلكترونياً وورقياً بشكل مأمون.

١٠- وهناك في أستراليا اتفاق طوعي رسمي بين الحكومة الأسترالية والشركات الثلاث الصانعة للتبغ وهي شركة فيليب موريس المحدودة، وبريتيش أميريكان توباكو أستراليا المحدودة، وإمبريال توباكو أستراليا المحدودة. وتوفر هذه الشركات للحكومات بيانات عن المكونات بموجب ذلك "الاتفاق الطوعي للإفصاح عن مكونات السجائر". وبموجب ذلك الاتفاق الطوعي نفسه توفر الشركات الثلاث البيانات الواردة أدناه.

- قوائم بمكونات كل صنف، بما في ذلك وزن المنتج ووزن التبغ. وترد المكونات بالترتيب التنازلي لوزنها.

---

١ الإجراءات المقررة هي تلك الواردة في البندين ألف وباء من الجدول ١ من القاعدة القياسية ISO 8243: ١٩٩١ (السجائر- أخذ العيّنات).

٢ أقصى كمية من المحتويات في السيجارة الواحدة هي: القار ١٠ ميليغرامات، والنيكوتين ميليغرام واحد، وأول أكسيد الكربون ١٠ ميليغرامات.

٣ تستخدم تركيا معايير الاختبار التالية: القار (القاعدة القياسية ISO 4387) والنيكوتين (القاعدة القياسية ISO 10315) وأول أكسيد الكربون (القاعدة القياسية ISO 8454). وتستخدم القاعدة القياسية ISO 8243 لأغراض التحقق.

- قوائم مركّبة بالمكونات (بما في ذلك المنكّهات) بالترتيب الأبجدي الإنكليزي. وترد الكميات بمقادير لا تتجاوز النسبة المئوية لوزن المنتج. وتدرج في القوائم وظيفة كل مكون (مادة حشو، أو منكّه، أو مرطّب، أو مادة حافظة، أو مادة ماسكة، إلخ).

- قوائم مركّبة بالمكونات التي لا تندرج ضمن مكونات التبغ، بالترتيب الأبجدي الإنكليزي. وترد مكونات كل منتج على حدة. وترد الكميات بمقادير لا تتجاوز النسبة المئوية لوزن المنتج. وتُدرج تحت كل بند معينات التحضير والمواد الحافظة.

١١- وبموجب الاتفاق الطوعي تقسم المعلومات حسب الصنف الفرعي تقسيماً "يحمي سرية الأسرار التجارية لمنتج التبغ". ولذلك يجب على منتج التبغ أن يفصح عن كل معلومة متغايرة بأن يحدد اسم الصنف الفرعي، ووزن المنتج، ووزن التبغ، والمكونات المضافة إلى التبغ.[١]

١٢- وتتنوع الأساليب المتبعة والأشكال المستخدمة في إبلاغ مسؤولي التنظيم بالمعلومات تنوعاً كبيراً. وقد يتعذر تحليل البيانات بسبب احتواء التقارير على قدر كبير جداً أو قليل جداً من المعلومات، وبسبب تقديم التقارير في ملفات PDF أو على نسخ ورقية. وقد تظهر مشاكل كذلك في تخزين البيانات في شكل يسهل استخدامه. ودشنت مؤخراً مجموعة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي النظام الإلكتروني النموذجي لمكافحة التبغ (EMTOC)، وهو نظام إلكتروني قائم على شبكة الإنترنت لإبلاغ البيانات، ييسر على شركات التبغ إرسال البيانات الخاصة بمكونات التبغ إلى السلطات الوطنية، أي إلى مسؤولي التنظيم. وهذا النظام الإلكتروني ممول جزئياً من برنامج المفوضية الأوروبية الخاص بالصحة العمومية، وهو مستمد من نموذج قابل للمواءمة تستخدمه المفوضية الأوروبية. ويشترك في هذا النظام حالياً ١٤ بلداً.[٢] ولا تتاح بيانات هذا النظام الإلكتروني إلا للدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية. ولا يطلع عليها في الدول الأعضاء سوى السلطات الوطنية. وإضافة إلى ذلك فإن الدليل العملي للمفوضية الأوروبية بشأن الكشف عن مكونات منتجات التبغ[٣] يحتوي على أساليب متوائمة لجمع البيانات بشكل موحد وحسب تعاريف موحدة. ولئن لم يكن هذا *الدليل العملي* ملزماً قانوناً، فإنه يحتوي على أشكال وتعاريف موحدة لإبلاغ المعلومات الخاصة بمكونات منتجات التبغ إلى مسؤولي التنظيم والجمهور. والهدف من توحيد أشكال الإبلاغ هو تيسير وتحسين نقل البيانات من المصنعين والمستوردين إلى الدول الأعضاء ومنها إلى المفوضية الأوروبية.

١٣- وعندما تصوغ البلدان لوائحها الخاصة بمنتجات التبغ، من الضروري أن تتلافى الثغرات المحتملة، بل وأن تتيح أيضاً المجال لتنقيح هذه اللوائح تنقيحاً منتظماً لمراعاة أي معارف جديدة بشأن أي منتج من منتجات التبغ أو صيغته المعدلة أو المعاد تركيبها.

---

١ يجب أن تذكر المكونات المضافة إلى التبغ حسب ترتيبها التنازلي بوزنها باستثناء ما يلي: المنكهات التي تعطي كل صنف فرعي خصائصه المميزة لا تذكر فرادى بل يمكن تجميعها بوصفها نكهات طبيعية و/ أو نكهات اصطناعية في قائمة الصنف الفرعي؛ ومعينات المعالجة والمواد الحافظة التي يعد وجودها غير ذي قيمة في المنتج الجاهز والتي لا تؤثر في وظائفه لا تذكر فرادى بل يمكن تجميعها بوصفها معينات المعالجة و/ أو مواد حافظة في قائمة الصنف الفرعي. ويجب الإفصاح عن جميع المكونات المضافة إلى التبغ، الواحدة تلو الأخرى في القائمة التركيبية للمكونات المضافة إلى التبغ. ويجب على كل منتج تبغ أن يفصح عن المعايير التي اتبعها (بما في ذلك التخفيضات الكمية) ليحدد نوع المنكهات التي أدرجها في قائمة الصنف الفرعي.

٢ انظر: http://ec.europa.eu/eahc/projects/database.html?prjno=2007312.

٣ *Reporting on tobacco product ingredients, practical guide*. Brussels, European Commission, 2007 (http://ec.europa.eu/health/ph_determinants/life_style/Tobacco/Documents/practical_guidance_en.pdf).

١٤- وفي كندا يجوز اتخاذ تدابير الإنفاذ التي تصل إلى الملاحقة القضائية، في حال عدم الامتثال للوائح الإبلاغ الخاصة بالتبغ. وفي البرازيل يؤدي عدم الامتثال للوائح إلى فرض عقوبات تبدأ بإخطار بسيط وتنتهي بغرامات نقدية أو حتى بقيام هيئة التنظيم بشطب الإنتاج من السجل وبالتالي حظر بيعه. أما في تركيا فتنص القوانين الوطنية على فرض عقوبات نقدية بسبب عدم الامتثال للوائح الكشف عن محتويات المنتجات.

إعلام الجمهور

١٥- تقتضي المادة ١٠ من الاتفاقية الإطارية أن تتخذ الأطراف وتنفذ تدابير فعالة من أجل الكشف للجمهور عن المعلومات الخاصة بالمكونات السامة الموجودة في منتجات التبغ وانبعاثاتها. وسلم الفريق العامل المعني بالمادتين ٩ و١٠ من الاتفاقية الإطارية، في تقريره المرحلي، بحق المستهلك في المعرفة، ورأى أن الغرض الرئيسي من الكشف للجمهور عن المعلومات هو إبلاغ الجمهور وتثقيفه بأضرار التبغ.

١٦- ولا تنشر السلطات البرازيلية على الجمهور المعلومات الخاصة بمحتويات التبغ وانبعاثاته لأنها لا تعرف كيف سيفهم الجمهور هذه المعلومات. ولكن اللوائح البرازيلية تسري وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بتنفيذ المادة ١١ من الاتفاقية الإطارية[١] فيما يتعلق بالتحذيرات الصحية المصورة. وتوجد لائحة اتحادية صادرة عن وزارة المالية تلزم مصنعي السجائر بذكر أقصى محتوى من القار والنيكوتين وأول أكسيد الكربون على أغلفة وبطاقات توسيم السجائر. وترى وكالة التنظيم في البرازيل، وهي وكالة الرقابة الصحية المسؤولة عن إنفاذ الأنظمة المتعلقة بالنظافة (ANVISA)، أن ذكر هذه المعلومات وحدها قد يكون مضللاً إذا استخدمها المصنعون كأداة تسويقية تروج لأحد الأصناف على أنه أقل ضرراً من صنف آخر.

١٧- ونشرت السلطات الكندية على الجمهور معلومات جمعتها من شركات التبغ عن مقومات وانبعاثات كل صنف من السجائر. وشملت هذه المعلومات كميات مواد سامة معينة موجودة في دخان التبغ والسجائر. وتتاح هذه البيانات عند الطلب.[٢] ولا تتوفر في الوقت الراهن سوى البيانات الخاصة بعام ٢٠٠٤، وتجري الآن معالجة مجموعات البيانات الخاصة بأعوام أخرى.

١٨- وتنشر السلطات الأسترالية كذلك على الجمهور المعلومات التي تجمعها من مصنعي التبغ. وتُعرض على الموقع الإلكتروني لوزارة الصحة والشيخوخة في أستراليا[٣] التقارير السنوية التي قدمها المصنعون وفيها بيانات عن المكونات المختلفة لكل صنف. وأجرت هذه الوزارة مؤخراً دراسة بحثية نوعية[٤] قيمت فيها فعالية نشر بيانات الانبعاثات والمكونات، وفائدة هذه البيانات لأغراض الصحة العمومية. ورأى المشاركون في هذه الدراسة، ما بين أصحاب مصلحة في مكافحة التبغ ومدخنين وغير مدخنين، أن من حق المستهلك أن يحصل على المعلومات المكشوف عنها بشأن منتجات التبغ. غير أنهم أفادوا كذلك بأن المعلومات الخاصة بالانبعاثات والمكونات المكشوف عنها في الوقت الراهن، لا هي مفهومة ولا مفيدة ولا مثيرة للاهتمام ولا مكتملة بل وصعبة الاستيعاب. وخلصت الدراسة إلى أن الكشف للجمهور عن المعلومات الخاصة بمنتجات التبغ لن يعزز على الأرجح صحة الأستراليين أو يحميها بشكل مباشر. وأشارت الدارسة إلى أن البديل الأرجح لبلوغ هذا

١ اعتمدها مؤتمر الأطراف في القرار FCTC/COP3(10).

٢ انظر http://www.hc-sc.gc.ca/hc-ps/tobac-tabac/legislation/reg/indust/constitu-eng.php#request.

٣ انظر http://www.health.gov.au/internet/main/publishing.nsf/Content/health-pubhlth-strateg-drugs-tobacco-ingredients.htm.

٤ *Public health value of disclosed cigarette ingredients and emissions data*. Department of Health and Ageing, 2009 (http://www.health.gov.au/internet/main/publishing.nsf/Content/phd-tobacco-phv-cig-ing-em-data).

الغرض هو أن تستنير بهذه المعلومات السياسة الحكومية ومبادرات ورسائل الصحة العمومية وبحوث مكافحة التبغ، واللوائح الخاصة بمنتجات التبغ. وورد فضلاً عن ذلك ما يفيد بأن أكثر المعلومات التي يحتاجها المدخنون وغير المدخنين هي وصف لضرر كل مكون على الصحة، ووصف لكل من وظائفه ولكل مادة كيميائية واردة في قوائم الانبعاثات.

١٩- وتسلم المبادئ التوجيهية بشأن تنفيذ المادة ١١ من الاتفاقية الإطارية بأن الرسائل والتحذيرات الصحية المعبرة والموضوعة على أغلفة منتجات التبغ بدت وسيلة عالية المردودية لإذكاء وعي الجمهور بمضار التبغ على الصحة، ووسيلة فعالة للحد من استهلاك التبغ. ويتضح بذلك أثر التآزر بين المادتين ١٠ و١١ من الاتفاقية. كما إن المعلومات المكشوف عنها للجمهور بشأن المكونات السامة لمنتجات التبغ والانبعاثات ستصبح أوضح لو تحولت إلى تحذيرات صحية مصورة، حسب المقرر في المادة ١٠. وقد أثبتت البينة أن التحذيرات الصحية تلفت الانتباه وتعبر عن المخاطر الصحية بشكل أفضل، وتهز المشاعر وتحفز متعاطي التبغ على الإقلاع عنه والحد من استهلاكهم له. وهي فعالة خاصة في شرح مضار التبغ على الصحة لقليلي التعليم والأطفال ومن هم في مقتبل العمر. ولدى مبادرة منظمة الصحة العالمية للتحرر من التبغ قاعدة بيانات متجددة تشمل التحذيرات الصحية المصورة، وفيها قسم للمواد السامة والمكونات.[١]

التحليل القانوني للحالات المتعلقة بالكشف عن منتجات التبغ

٢٠- توخياً لوفاء الأطراف بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة ١٠ من الاتفاقية الإطارية، تشترط الأطراف على الشركات أن تكشف للسلطات الحكومية عن المعلومات الخاصة بمكونات منتجات التبغ وانبعاثاتها بطريقتين رئيسيتين. وإن كان بعض البلدان أبرم العديد من الاتفاقات الطوعية للكشف عن المعلومات مع مصنعي التبغ، فإن عدد البلدان التي تسن الآن تشريعات تلزم بهذا الكشف آخذ في الزيادة. ولم ترفع دوائر صناعة التبغ حتى الآن دعاوى على أي حكومة بشأن تفسير الاتفاقات الطوعية، لكن الأفضل سن التشريعات للأسباب التالية: إن الاتفاقات الطوعية لا تشمل جميع شركات التبغ، لأن هناك شركات تدخل السوق بعد نفاذ الاتفاق، ولما كانت هذه الاتفاقات طوعية بطبيعتها فبوسع الشركات أن ترفض عقد الاتفاق بمحض إرادتها، ولاسيما إذا استشعرت أنها ستخسر المنافسة أمام شركة جديدة لم تعقد اتفاقاً.

٢١- وفي بعض البلدان التي سنت تشريعات تلزم بالكشف عن المعلومات، فضّلت الشركات الأجنبية من وقت لآخر أن تسحب من الأسواق[٢] الأصناف التي لا تنطبق عليها التشريعات أو أن تنظر في سحبها.[٣] وقد دفعت التشريعات كذلك دوائر صناعة التبغ إلى إعادة تركيب مكونات بعض أصناف السجائر بعد أن اضطرت إلى الإفصاح عن مكونات هذه الأصناف.[٤]

---

١ للاطلاع على القسم الخاص بالمواد السامة والمقومات انظر:
http://www.who.int/tobacco/healthwarningsdatabase/toxins/en/index.html.

٢ Hur RK. Takings, trade secrets, and tobacco: mountain or molehill? (2001), *Stanford Law Review*, 2000, 53:447–490. See page 488.

٣ Webb W. Thailand: Marlboro Ingredients Modification. 7 Jun 1995. Philip Morris. Bates No. 2050890222.

٤ تشمل الأمثلة على ذلك إعادة تركيب شركة RJ Reynolds لسجائرها التي تباع في كندا إثر صدور شرط الكشف عن مكونات سجائر كل صنف. انظر Camel taste odd? Blame gov't. *Edmonton Journal*, 1 April 1989. وانظر كذلك Philip Morris' reformulation in response to Thailand's ingredient disclosure law: Philip Morris Worldwide Regulatory Affairs, Ingredient Disclosure – Compliance with Thai regulation, undated but faxed on 10 October 1998, Philip Morris Bates No. 2072522486.

٢٢- وأجرت مبادرة منظمة الصحة العالمية للتحرر من التبغ دراسة شاملة للحالات القانونية والمفاوضات المتعلقة بالكشف عن منتجات التبغ. وبعد تحليل مفصل للشؤون القانونية المتعلقة بهذه الحالات خلصت الدراسة إلى أن دوائر صناعة التبغ ذكرت سبعة عوامل دفعتها إلى معارضة سن تشريع بشأن الكشف عن المعلومات، وهي: (١) الدفع بعدم الاختصاص؛ (٢) حقوق الملكية المحلية؛ (٣) الحواجز التقنية التي تعترض التجارة؛ (٤) حقوق الملكية الفكرية الدولية؛ (٥) حقوق الخصوصية؛ (٦) العبء؛ (٧) الغموض.

(١) الدفع بعدم الاختصاص

٢٣- تضع كل دولة حدوداً للاختصاص القانوني الذي تتمتع به هيئاتها الحكومية. وفي البلدان الاتحادية قد تحتج دوائر صناعة التبغ بأن الحكومة قد خرجت في تصرفها عن نطاق اختصاصها القانوني المنصوص عليه في الدستور. وأبسط هذه الحجج هي الادعاء بأن المسألة محل النزاع لا تدخل بموجب التقسيم الدستوري لسلطات البلد إلا في اختصاص مستوى حكومي آخر، ولا يمكن تسويتها لدى المستوى الذي أحيلت إليه. وفي دعوى رفعتها إحدى شركات التبغ على سبيل المثال لتفنيد قانون الكشف عن المعلومات في مقاطعة بريتيش كولومبيا بكندا، احتجت الشركة بأن قانون هذه المقاطعة الخاص بالكشف عن المعلومات يعادل بحكم الأمر الواقع لوائح التجارة بين المقاطعات وبالتالي ينبغي إبطاله لأنه ينتهك الاختصاص القانوني الاتحادي.[١]

٢٤- ويساق نوع ثان من الحجج الدستورية وهو أنه مهما كان الاختصاص القانوني للمستوى الحكومي المعني فإن الطريقة التي اختارتها الحكومة لتطبيق الإلزام بالكشف عن المعلومات تنتهك الاختصاص الممنوح بموجب الدستور إلى مستوى حكومي. ففي دعوى بريتيش كولومبيا المذكورة آنفاً تركزت إحدى حجج دوائر صناعة التبغ على أن الكشف عن المعلومات يشكل عبئاً على صانعي التبغ المقيمين في مقاطعات أخرى من البلد، وهذا العبء سبب للادعاء بانتهاك الاختصاص القانوني الاتحادي.[٢] وإن كانت دوائر صناعة التبغ لاقت في بداية الأمر نجاحاً في هذه الدعاوى، فقد حلت كندا هذه المشكلة بسن هذه القوانين على المستوى الاتحادي. وبعد أن سنت حكومة كندا قانوناً اتحادياً يلزم بالكشف عن المعلومات، إذا بدوائر صناعة التبغ تدفع بالحجة المضادة، وهي أن الكشف عن المكونات في هذه المرة يتجاوز الاختصاص القانوني الاتحادي. وقد رفضت المحاكم الكندية هذه الحجة وأكدت انطباق القانون الاتحادي.[٣]

٢٥- ومن شأن تشريعات الاختصاص أن تمنح هيئة التنظيم سلطة سن لوائح ملزمة قانوناً. ومن بين الحجج التي ساقتها دوائر صناعة التبغ هي أن الإلزام بالكشف عن المعلومات يتجاوز حدود الاختصاص القانوني لهيئة التنظيم لأن التشريع الذي أنشأ الهيئة لم يفوضها صراحة كل هذا القدر من السلطة. وساقت هذه الدوائر حجة أخرى وهي أن اللوائح تنتهك أو تتجاوز نطاق تشريعات اختصاص هيئة التنظيم. وفي قضية بريتيش كولومبيا تذرعت دوائر صناعة التبغ بأن لائحة الكشف الإلزامي عن المكونات لا أساس لها من الصحة لأنها تتعارض مع تشريعات الاختصاص. ورأت أن الكشف عن المعلومات الخاصة بالمكونات بالطريقة المقررة قد يضلل الجمهور، ولا يقدم للمستهلكين المعلومات التي تفيدهم في الحد من المخاطر المحدقة بصحتهم.[٤] ويمكن

---

١ *RJR-Macdonald v. A.G. British Columbia*, Statement of Claim No. A982885, 30 October 1998, amended 30 July 1999, at paragraphs 4(b) and 15.

٢ *RJR-Macdonald v. A.G. British Columbia*, Statement of Claim No. A982885, 30 October 1998, amended 30 July 1999, at paragraphs 16–19.

٣ انظر *JTI-Macdonald v. Canada* (Que Ct Appeal), 2005 QCCA 726, at paragraphs 175–180.

٤ *RJR-Macdonald v. A.G. British Columbia*, Statement of Claim No. A982885, 30 October 1998, amended 30 July 1999, at para. 12.

دحض كلتا الحجتين بصياغة تشريعات اختصاص تتضمن تفويض قدر معين من السلطة لهيئة التنظيم يخولها أن تلزم الشركات بالكشف عن المعلومات.

٢٦- وفي حجة تتداخل مع ادعاءات دوائر صناعة التبغ الخاصة بحقوق الملكية (انظر أدناه)، كثيراً ما تتذرع هذه الدوائر بأن حالات الكشف عن المعلومات ما هي سوى حالات كشف عن أسرار تجارية، وأن اللوائح تنتهك حق الملكية الذي تتمتع به الشركة. وفي قضية بريتيش كولومبيا احتجت دوائر صناعة التبغ كذلك بأن جزء اللائحة الذي يقضي بالإفصاح للجمهور عن المعلومات يتجاوز نطاق تشريعات الاختصاص لأن هذه التشريعات خلت من أي تكليف صريح بالإلزام بالكشف للجمهور عن الأسرار التجارية.[١] ويمكن للحكومات أن تدحض هذه الحجة بإدراج هذا التكليف في تشريعات الاختصاص وبوضع نظام موثوق يحمي بموجب القانون المعلومات المقدمة بحسن نية عن الأسرار التجارية، بمعنى أنه يحمي هذه الأسرار من النشر.

(٢) حقوق الملكية المحلية

٢٧- تحمي الدساتير والتشريعات في العديد من البلدان حقوق الملكية من إمكانية نزعها، ويقصد بالنزع سحب الملكية أو خفض قيمتها من قِبل شخص آخر غير المالك. ولا تمنح عادة هذه القوانين المالك إلا حق التعويض عن الملكية المنزوعة منه. وتعد الأسرار التجارية أشكالاً خاصة من الملكية الفكرية، من حيث أن قيمتها تكمن في حفظ محتواها. وعلى خلاف سائر أشكال نزع الملكية عندما يلحق شخص آخر الضرر بها أو يستولي عليها استيلاءً مادياً، فإن السر التجاري يصبح منزوعاً عندما يعرف الجمهور أو المنافس محتويات هذا السر.

٢٨- وتحتج دوائر صناعة التبغ عموماً بأن اللوائح التي تفرض الكشف للجمهور عن المكونات تجبرهم على الكشف عن الأسرار التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى نزع ملكيتها، كما إن هذه الدوائر تحتج بأن إزالة السرية عن جزء أساسي معين من الصنف، وإن ظلت سائر الأجزاء سرية، قد يؤدي إلى خفض قيمة الأسرار التجارية. وتدعي شركات التبغ كذلك بأن الكشف للجمهور عن مكونات كل صنف أمر يدمر هذه السرية، لأن المنافسين المحتملين سيطلعون على معلومات قيمة كان من الممكن لولا ذلك أن تحتفظ بها هذه الشركات لتنفرد بالانتفاع بها.

٢٩- وعند صياغة التشريعات لتلافي هذه المسألة، يعد وضع حد أدنى للحكومة في المطالبة بالكشف عن المكونات للجمهور عاملاً هاماً. وخير مثال على ذلك هو قضية مرفوعة في ولاية ماساتشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ خلصت المحكمة إلى أن قانون الكشف عن المكونات غير دستوري ورأت أن الحد الأدنى الذي يسوّغ نشر المعلومات على الجمهور كان مفرط التدني (لأن النص القانوني الذي يسوّغ النشر على الجمهور يشير إلى ذلك إذا كان هذا النشر "يحتمل" أن يخفض المخاطر المحدقة بالصحة)[٢]

٣٠- ولئن ظلت الأسرار التجارية مسألة مثيرة للجدل في الجهود الأوروبية المبذولة لوضع قوانين تنظم الكشف عن المكونات، فإن التوجيه رقم 2001/37/EC الصادر عن البرلمان والمجلس الأوروبيين وضع معياراً أكثر تحرراً في هذا الصدد. فقد فرض على الأعضاء تنفيذ قوانين الكشف عن المكونات، لكنه لم يلزمها بالكشف للجمهور عن جميع المعلومات. ويمكن للدول الأعضاء أن تأخذ بعين الاعتبار القوانين التي تحمي

١ *RJR-Macdonald v. A.G. British Columbia*, Statement of Claim No. A982885, 30 October 1998, amended 30 July 1999, at para. 14.

٢ *Philip Morris v. Reilly*, 113 F.Supp.2d 129 (D.Mass 2000), at 140.

الأسرار التجارية على أن تُترك لها صلاحية الكشف عن المعلومات بكل السبل المناسبة لإبلاغ المستهلكين.[١] وتنفيذاً للتوجيه رقم 2001/37/EC، نصت التشريعات في هولندا على إحاطة الناس علماً بالمعلومات الخاصة بالعناصر المكونة دون حذف أي منها.[٢] وفي عام ٢٠٠٥ أكدت المحكمة الهولندية صحة هذا القانون في قضية رفعتها إحدى دوائر صناعة التبغ، ورأت المحكمة في حكمها أن المعلومات الخاصة بالمكونات قد تشكل سراً تجارياً، لكن الأسرار التجارية لا تتمتع بالحماية المطلقة.[٣] وكانت نتيجة هذا الحكم الصادر في عام ٢٠٠٥ أن أصبحت شركات التبغ ملزمة بتقديم معلومات مفصلة عن الأصناف.

٣١- وإن كان من الأفضل الكشف للجمهور عن جميع المكونات، يجوز لأي بلد يريد تفادي دعاوى الأسرار التجارية أن يحد من قائمة المكونات التي يجب الكشف عنها للجمهور. لأن الكشف عن مكونات معينة فقط أو فئات معينة من المكونات أمر يحمي الأسرار التجارية والصحة العمومية في آن معاً. ويمكن تفادي هذه المسألة كذلك بنشر معلومات محددة تخص الصنف وحده، لا بوصفها معلومات عن المكونات الداخلة في صنع المنتج وإنما بوصفها معلومات عن حالة هذه المكونات عندما تشعل أو تمضغ. وقد تمتد حقوق ملكية المصنعين لتشمل ما يضعونه في منتجاتهم لا ما تسفر عنها هذه المنتجات عندما تشعل أو تمضغ.

(٣) الحواجز التقنية التي تعترض التجارة

٣٢- نصت المادة ٢-٢ من الاتفاق الخاص بالحواجز التقنية التي تعترض التجارة،[٤] على أن "اللوائح التقنية ينبغي ألا تقيد التجارة أكثر من اللازم لكي تحقق غرضاً مشروعاً، وأن تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي قد تنشأ عن عدم تحقيق الأغراض المنشودة". واحتجت شركة بريتيش أميريكان توباكو بأن اللوائح التايلندية للكشف عن المعلومات الخاصة بمكونات التبغ انتهكت المادة ٢-٢ من هذا الاتفاق لأنها فرضت على التجارة قيوداً أكثر من اللازم لتحقيق الغرض الخاص بالصحة العمومية. واحتجت الشركة بأن الكشف عن المكونات يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بأنشطة البحث والتطوير التي تضطلع بها إذا اطلع المنافسون على هذه المعلومات وهذا بالتالي حاجز يقوض قدرة الشركة على المتاجرة في السوق التايلندية.[٥]

٣٣- ولدحض هذه الحجج، يمكن للبلدان أن تدرج غرضاً مصوغاً بعناية في تشريعاتها الوطنية، وأن تعده بحيث لا يمكن تحقيقه إلا بالكشف عن المكونات، ولاسيما للجمهور. والهدف من ذلك هو صياغة هذا الغرض التشريعي بحيث يجعل من الكشف عن المكونات أمراً "ضرورياً" لإبلاغ وتثقيف الجمهور بأضرار التبغ على سبيل المثال. وقد ورد في ديباجة الاتفاق المذكور ضمن جملة أمور ما يلي: "وإذ يدركون بأنه لا ينبغي منع أي بلد من اتخاذ التدابير الضرورية ... لحماية الإنسان أو الحيوان أو الحياة النباتية أو الصحة ... على المستويات التي يراها مناسبة". ويمكن للبلدان أن تحتج بأن الكشف عن المكونات يساعد على حماية الصحة على أي مستوى تراه مناسباً. غير أن التدابير المتخذة بموجب الاتفاق تخضع لشرط عدم تطبيقها بطريقة تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المسوّغ بين البلدان التي تسود فيها الظروف ذاتها، ولا بطريقة تشكل تقييداً مقنّعاً للتجارة الدولية، وأن تتوافق هذه التدابير مع أحكام الاتفاق.

---

١ Directive 2001/37/EC, OJ L 194/26, 18/07/2001, at Art. 6.2.

٢ Staatsblad van het Koninkrijk der Nederlanden 2003(89), 06 February 2003.

٣ Rechtbank/Gravenhage, HR 21 December 2005, NJ 548, (ann. DJV).

٤ انظر موقع منظمة التجارة العالمية على شبكة الإنترنت: http://www.wto.org/english/tratop_e/tbt_e/tbt_e.htm.

٥ British American Tobacco – Thai Ingredients Law: The Current Position, 05 June 1997, BAT Bates No. 770003794-804 (http://legacy.library.ucsf.edu/tid/mji45a99).

(٤) حقوق الملكية الفكرية الدولية

٣٤- إن الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (اتفاق التريبس) هو اتفاق دولي يحمي الملكية الفكرية. وأشمل الحجج القانونية التي سيقت بشأن اتفاق التريبس كانت في نزاع نشأ بين تايلند وشركة بريتيش أميريكان توباكو، وركزت هذه الحجج على مسألتين هما: العلامات التجارية، وحماية المعلومات غير العلنية.

٣٥- وفي مذكرة مفصلة أرسلتها شركة بريتيش أميريكان توباكو إلى رئيس وزراء تايلند، ادعت الشركة بأن الإلزام بالكشف عن المعلومات بلا ضمانات لسرّية هذه المعلومات هو انتهاك للمادة ١٦ من اتفاق التريبس.[١] ولدحض هذه الحجة يمكن للبلدان أن تضمن بكل بساطة أن يستمر السماح بتسجيل العلامات التجارية وحظر قيام أي طرف آخر بالانتفاع بها بلا تصريح.

٣٦- وفي حجة مشابهة لحجة الأسرار التجارية المذكورة أعلاه، ادعت شركة بريتيش أميريكان توباكو بأن الإفصاح عن معلومات كل صنف أمر ينتقص قيمة العلامة التجارية المرتبطة بهذه الأصناف. ومع ذلك يلاحظ أن هذه الشركة لم تحدد العلاقة بين هذا الانتقاص في حد ذاته والمادة ١٦ من اتفاق التريبس التي تتناول حق الانتفاع بالعلامة التجارية ومنع الآخرين من استعمالها. واحتجت الشركة كذلك بأن نشر المعلومات على الجمهور يسهل على منافسيها أن يستخدموا بلا تصريح هذه المعلومات القيمة والسرية أيضاً، ورأت الشركة أن هذا الأمر "مخالف للممارسات التجارية الشريفة" المنصوص عليه في المادة ٣٩-٢ من اتفاق التريبس.[٢]

٣٧- ودحضاً لهذه الحجة لا بأس من اتباع النهج ذاته المقترح في الفرع أعلاه الخاص بحقوق الملكية المحلية، أي نشر معلومات محددة تخص الصنف وحده، لا بوصفها معلومات عن المكونات الداخلة في صنع المنتج وإنما بوصفها معلومات عن حالة هذه المكونات عندما تشعل أو تمضغ. ويجوز لأي بلد أن ينشر معلومات محددة لا تتجاوز جزء من المكونات المكشوف عنها، وخاصة إذا عادت هذه المعلومات المحدودة والمختارة بنفع كبير على الصحة العمومية ولم تكشف من المعلومات الجديدة أي قدر يتيح المنافسة غير الشريفة.

٣٨- وفي عام ٢٠٠١ صدر إعلان وزاري[٣] بشأن اتفاق التريبس والصحة العمومية، وردت فيه جملة أمور منها "إننا نوافق على أن اتفاق التريبس لا يمنع الأعضاء ولا ينبغي له أن يمنعهم من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العمومية. وبالتالي، في حين نعيد تأكيد التزامنا باتفاق التريبس، نؤكد أن اتفاق التريبس يمكن وينبغي أن يفسر وينفذ بطريقة تدعم حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في حماية الصحة العمومية..."

---

١ A Critical Analysis of the Ministerial Regulations to be Issued Pursuant to Section 11 of the Tobacco Products Control Act 1992, As Acknowledged by the Council of Ministers on 16 May 1995, 31 May 1995, BAT Bats No. 502575535 (http://legacy.library.ucsf.edu/tid/pqn45a99).

٢ Dillard, JE, Comment on Draft Guidance on Listing of Ingredients in Tobacco Products, 13 November 2009, FDA-2009-D-0524. A generalized version of a TRIPS Article 39 argument exists in an internal industry document dealing with the Massachusetts disclosure law. Author unknown, undated but faxed on 21 January 1997, BAT Bates No. 700367478-483 (http://legacy.library.ucsf.edu/tid/azu92a99/pdf). See page 481.

٣ الإعلان الخاص باتفاق التريبس والصحة العمومية (الوثيقة WT/MIN(01)/DEC) متاح على موقع منظمة التجارة العالمية الإلكتروني على الرابط: http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/mindecl_trips_e.htm.

٣٩- وتنص المادة ٣٩-٣ من اتفاق التريبس على جملة أمور منها أن "... تلتزم البلدان الأعضاء بحماية هذه البيانات من الإفصاح عنها إلا عند الضرورة من أجل حماية الجمهور، ما لم تتخذ إجراءات لضمان عدم استخدامها استخداماً تجارياً غير مشروع". وإذا انطبق المبدأ الوارد في المادة ٣٩-٣ على منتجات التبغ فهناك نقطتان هما: (١) إن المعيار المنطبق هو "ضرورة حماية الجمهور" و(٢) إن هذا المعيار مزدوج لأنه يجعل بوسع الحكومة أن تكشف عن المعلومات إما عند الضرورة وإما عندما تكون قد اتخذت خطوات لمنع الاستعمال التجاري غير الشريف لهذه المعلومات، وتنص المادة ٣٩-٣ على بديل وهو تبرير الكشف عن المكونات للجمهور باعتباره ضرورة لحماية الجمهور، لاسيما وأن الإعلان الوزاري المذكور أعلاه أوضح أن الصحة العمومية مصلحة تستحق الحماية.

(٥) حقوق الخصوصية

٤٠- رفضت المحاكم على الفور الاحتجاج بأن الكشف عن المعلومات ينتهك حقوق الخصوصية.[١] وإن كانت المحاكم قطعت بأن الكشف عن المعلومات يشكل استيلاء عليها بحكم الأمر الواقع، فإنها حكمت بأن الكشف أمر معقول لأن شركات السجائر تعي أنها تنتمي إلى صناعة تنظمها القوانين تنظيماً محكماً. ولم تتمسك دوائر صناعة التبغ كثيراً بهذه الحجة. وفي حالة واحدة، احتجت شركة تبغ بأن الإلزام بالإبلاغ عن المكونات يعادل الاستيلاء على هذه المعلومات وأن القيام بذلك من دون الحصول على إذن مسبق لكل حالة كشف أو من دون وجود أسباب معقولة وواضحة يضع هذا الاستيلاء خارج نطاق المعقول (وهو أمر محظور في التشريعات المتعلقة بالخصوصية في العديد من البلدان). وسرعان ما رفضت المحاكم هذه الحجة عند نظر القضية وفي الاستئناف الأول.[١]

(٦) العبء

٤١- حجة "العبء" تستند إلى معلومة تحقيق نوع من التوازن بين ما تطلبه الدولة من امتثال، وما ينتج عن هذا الامتثال من فوائد. ولا ينبغي للبلدان أن تشترط بذل جهود خاصة مضنية لتحقيق مكاسب عمومية لا تذكر. وفي قضية بريتيش كولومبيا المذكورة آنفاً تمسكت دوائر صناعة التبغ بهذه الحجة وركزت على التكلفة الاقتصادية للامتثال. ورأت أن الكشف عن المكونات يفرض على المصنعين "تكاليف مفرطة وغير متناسبة وغير مسوغة".[٢]

(٧) الغموض

٤٢- إن التحديد الدقيق في صياغة شروط الكشف عن المكونات أمر حاسم ومطلوب لأسباب إجرائية. فإذا اتسمت القوانين أو اللوائح بالإفراط في العمومية، فسوف تبطلها نظم قانونية عديدة لأن "هذه الشروط ستبدو غامضة للغاية وعرضة لتفسيرات متعددة تجعل من الإجحاف فرض عقوبات جنائية في حال عدم الامتثال إليها".[٣] وفي قضية ماساتشوستس المذكورة أعلاه إذا بضمان دستوري أمريكي بأن تتيح الإجراءات القانونية

١ *JTI Macdonald v. Canada* [2002] 102 C.R.R. (2d) 189, at paragraphs 501–508; *JTI Macdonald v. Canada* (Que Ct Appeal), [2005] QCCA 726, at paragraphs 185–192.

٢ *JTI Macdonald v. Canada* [2002] 102 C.R.R. (2d) 189, at paragraphs 501–508; *JTI Macdonald v. Canada* (Que Ct Appeal), [2005] QCCA 726, at paragraphs 15.

٣ A Critical Analysis of the Ministerial Regulations to be Issued Pursuant to Section 11 of the Tobacco Products Control Act 1992, As Acknowledged by the Council of Ministers on 16 May 1995, 31 May 1995, BAT Bates No. 502575535-544 (http://legacy.library.ucsf.edu/tid/pqn45a99). See page 538.

للمدعى عليه فرصة معقولة ليدلي بما لديه، يدفع بالمحكمة إلى إبطال قانون الكشف المعني.[1] وفي تايلند زعمت دوائر صناعة التبغ أن لائحة الكشف غير دقيقة، وادعت بأن الافتقار إلى التحديد الدقيق لأساليب الاختبار وأخذ العينات التي يجب على المصنعين ومسؤولي الإنفاذ اتباعها، لا يتيح للمصنعين معرفة ما إذا كانوا يمتثلون للوائح.[2]

اعتماد أساليب التحليل الكيميائي

٤٣- عملاً بالقرار FCTC/COP3(9)، بدأت مبادرة التحرر من التبغ أعمالها على اعتماد أساليب التحليل الكيميائي اللازمة لاختبار وقياس محتويات السجائر وانبعاثاتها، وهي الأساليب التي أعطاها الفريق العامل المعني بالمادتين ٩ و١٠ من الاتفاقية الإطارية أولوية في تقريره المرحلي، وذلك باستعمال نظامين للتدخين على النحو المذكور في الفقرة ١٨ من ذلك التقرير.

٤٤- وتعكف مبادرة التحرر من التبغ، هي وأمانة المنظمة والهيئة التنسيقية لشبكة مختبرات التبغ التابعة للمنظمة، على العمل مع مختبرات أعضاء في هذه الشبكة على التحقق من صحة الأساليب التالية:

(١) أساليب اختبار وقياس محتويات السجائر: (أ) أسلوب لقياس مقدار النيكوتين؛ (ب) أسلوب لقياس مقدار النوشادر؛ (ج) أسلوب لقياس مقدار المواد المرطبة (البروبان - ١، ٢ - ثنائي الكحول والغليسيرول (بروبان - ١، ٢، ٣ - ثلاثي الكحول) والغليكول ثلاثي الإثيلين (٢، ٢ - الأثيليندايوكيبيس (إيثانول)).

(٢) أساليب اختبار وقياس انبعاثات السجائر من الدخان المنفوث: (أ) أسلوب لقياس مقدار النيتروزامينات الموجودة في التبغ تحديداً (٤-(ميثيلنيتروزامينو)-١-(٣-بيريديل)-١-بوتانون (NNK) وN- نيتروزونورنيكوتين (NNN))؛ (ب) أسلوب لقياس مقدار بنزو [ألفا] بيرين؛ (ج) أسلوب لقياس مقدار الألديهايدات (أسيتالديهايد وأكريلالديهايد (أكرولين) وفورمالديهايد)؛ (د) أسلوب لقياس مقدار المركبات العضوية المتطايرة (البنزين و١، ٣ - بوتادين، وأول أوكسيد الكربون).

٤٥- ومن بين السبعة أساليب المذكورة لاختبار السجائر ستعرض شبكة مختبرات التبغ على مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة أسلوبين اعتمدتهما. الأسلوب الأول يخص قياس مقدار نيتروزامينات التبغ (NNN وNNK) وكلاهما معروف جيداً بأنه يصيب الإنسان بالسرطان) في انبعاثات السجائر، وقد اعتمد هذا الأسلوب بمشاركة تسعة مختبرات أعضاء في شبكة مختبرات التبغ في ثمانية بلدان.[3] وفي وقت إعداد هذا التقرير (بداية شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٠) كان الأسلوب الثاني، وهو الخاص باختبار وقياس محتوى السجائر من نيكوتين التبغ، قد قارب الاكتمال بمشاركة ٢١ مختبراً من ١٦ بلداً.[4] ويرد فيما يلي موجز عن اعتماد كلا

---

١ *Philip Morris v. Reilly*, 113 F.Supp.2d 129 (D. Mass 2000); see especially 145 and 148.

٢ A Critical Analysis of the Ministerial Regulations to be Issued Pursuant to Section 11 of the Tobacco Products Control Act 1992, As Acknowledged by the Council of Ministers on 16 May 1995, 31 May 1995, BAT Bates No. 502575535-544 (http://legacy.library.ucsf.edu/tid/pqn45a99). See page 538.

٣ كندا والصين وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية (مختبران).

٤ البرازيل وبوركينا فاصو وكندا والصين (مختبران) وفرنسا وألمانيا واليونان وإندونيسيا واليابان وليتوانيا وهولندا (مختبران) وسنغافورة وسلوفاكيا وأسبانيا وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية (أربعة مختبرات).

الأسلوبين. وسيرد المزيد من التفاصيل عن اعتماد هذين الأسلوبين في ورقة غير رسمية ستقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة.

٤٦- وفي أعقاب اجتماع في سنغافورة عقدته مبادرة التحرر من التبغ في تموز/ يوليو ٢٠١٠ لفريق عامل من المختبرات التي شاركت في مشروع اعتماد أساليب اختبار السجائر، تقرر اعتماد الأساليب الخمسة المتبقية بالترتيب التالي:

(١) المواد المرطبة في التبغ؛

(٢) النوشادر في التبغ؛

(٣) البنزو [ألفا] بيرين في الدخان المنفوث؛

(٤) الألديهايدات في الدخان المنفوث؛

(٥) المركبات العضوية المتطايرة الموجودة في الدخان المنفوث.

٤٧- وما أن تتوفر الموارد التقنية والمالية الضرورية، ستحاول مبادرة التحرر من التبغ عرض ثلاثة من هذه الأساليب المعتمدة على مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة التي ستعقد في عام ٢٠١٢، وستعرض الأسلوبين المتبقيين على مؤتمر الأطراف في دورته السادسة التي ستعقد في عام ٢٠١٤.

اعتماد أسلوب لتحديد مقدار انبعاث نيتروزامينات التبغ الموجودة في دخان السجائر المنفوث[١]

٤٨- بدأ اعتماد أسلوب تحديد نيتروزامينات التبغ المنبعثة في دخان السجائر المنفوث أول ما بدأ بتحديد الأسلوب المتبع وتحديد أحد مختبرات شبكة مختبرات التبغ ليقود الدراسة. وقد اضطلعت مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها بهذا الدور القيادي في اعتماد الأسلوب. وقد وزعت هذه المراكز الإجراءات التشغيلية المعيارية على أعضاء الشبكة لضبط نصها وتنقيحها. ثم نقحت هذه الإجراءات وأصبحت مسودتها النهائية تشمل جميع اقتراحات أعضاء الشبكة. ووزعت هذه المسودة بعد ذلك على جميع مختبرات الشبكة، وطلبت منظمة الصحة العالمية تقديم طلبات المشاركة في الدراسة. وفي أثناء الجولة الأولى، راجعت مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها الإجراءات التشغيلية المعيارية استجابة إلى آراء المشاركين، الأمر الذي أدى إلى إعداد مسودة محدثة وافقت عليها جميع المختبرات عند إجراء التقييم الكامل.[٢]

٤٩- وفي أواخر شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ أرسلت العينات إلى المختبرات المشاركة في التقييم الكامل. وقامت المختبرات باختبار تدخين خمس عينات مختلفة[٣] إما باستخدام آلات التدخين الخطية وإما باستخدام آلات التدخين الدوارة[٤] وفقاً لقواعد المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ولنظم التدخين المكثفة. واتبعت

١ يمكن طلب نسخة من الأسلوب المعتمد على أن ترسل الطلبات بالبريد الإلكتروني على العنوان التالي: tfi@who.int.

٢ أرسلت تسعة مختبرات نتائج من نوع 3R4F. ووزعت نتائج الجولة الأولى على مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومنظمة الصحة العالمية؛ ولم يكن المشاركون قد أخطروا بأدائهم، لكنهم أخطروا بمشاركتهم في التقييم الكامل فقط.

٣ ثلاث سجائر مرجعية (1R5F, 3R4F, CM6)، وصنفان تجاريان (مارلبورو بالنكهة الكاملة وبلايرز).

٤ استخدمت ستة مختبرات آلات التدخين الخطية واستخدمت ثلاثة مختبرات آلات التدخين الدوارة.

خطة للتدخين وفقاً للقاعدة القياسية ISO 4387:2000، الأمر الذي أسفر عن إنتاج كل مختبر لسبع عينات محاكية لعينات كل صنف[1] لأغراض التقييم الكامل. وتم جمع المقدار الإجمالي من الجسيمات الدقيقة المنبعثة في دخان السجائر المنفوث على مرشحات كامبريدج. وغرز في هذه المرشحات محلول يحتوي على خليط من عينتين مرجعيتين موسومتين (أو أربعة عينات مرجعية موسومة) بنظائر ثم استخرج هذا الخليط منها باستخدام خلات النوشادر. ورشح المستخرج وحلل باستخدام السائل الكروماتوغرافي رفيع الأداء – لقياس طيف الكتلة الترادفي باستخدام التأيين بالرذاذ الإلكتروني. واستبانت أيونات الحلائل باستخدام طريقة الرصد المتعدد التفاعلات. وأُخِذت نسبة منطقة الذروة في الصورة الكروماتوغرافية للأيونات المعاد تركيبها من بين العينات المرجعية الداخلية للحلائل المقرر وسمها، وقورنت هذه النسبة بمنحنى المعايرة الذي رسم بتحليل عينات مرجعية تحتوي على نسب تركيز معروفة من النيتروزامينات الموجودة في التبغ تحديداً، وذلك لتعيين مقدار النيتروزامينات الموجودة في كل عينة غير معروفة من التبغ. وقدمت مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها الإرشاد بخصوص الشؤون التقنية، وردت على استفسارات وردت بشأن الإجراءات التشغيلية المعيارية، وقدمت عينات إضافية أثناء عملية اعتماد أساليب الاختبار. وصدرت تعليمات للمختبرات لإرسال نتائج الاعتماد إلى منظمة الصحة العالمية، ثم أحالت المنظمة هذه النتائج بعد تشفيرها إلى المختبر القائد.[2]

٥٠- وبحلول شهر أيار/ مايو ٢٠١٠، أرسلت المختبرات التسعة كلها نتائج تحديد مقدار المركبين NNN وNNK في الدخان المنفوث من جميع أنواع السجائر المختلفة. وتجري مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها في الوقت الراهن تقييماً إحصائياً للبيانات الخام وفقاً للقاعدة القياسية ISO 5725 وستدرج نتائج اعتماد هذا الأسلوب في تقرير سيقدم إلى منظمة الصحة العالمية. ومن المزمع نشر مخطوطة استعرضها النظراء بشأن هذه الدراسة التعاونية العالمية.

اعتماد أسلوب لتحديد مقدار النيكوتين في التبغ[1]

٥١- كان الأسلوب الثاني الذي اعتمده أعضاء شبكة مختبرات التبغ هو تحديد مقدار النيكوتين في التبغ. واتبع في ذلك نفس الإجراءات المقسمة إلى جولات مع إخفاء هوية المختبرات، مثلما حدث إزاء اعتماد الأسلوب الأول باستثناء الجولة الأولى. واضطلعت السلطة المعنية بسلامة المنتجات الغذائية والاستهلاكية في هولندا بدور المختبر القائد في إطار شبكة مختبرات التبغ. وبعد أن حددت هذه السلطة المنهجية الواجب اتباعها وزعت الإجراءات التشغيلية المعيارية على مختبرات الشبكة لضبط نصها وتنقيحها في موعد أقصاه منتصف شهر شباط/ فبراير ٢٠١٠. وأعدت السلطة بعد ذلك في بداية شهر آذار/ مارس ٢٠١٠ المسودة النهائية للإجراءات التشغيلية المعيارية شاملة جميع مقترحات أعضاء شبكة مختبرات التبغ، وجمعت المنظمة المشاركين للقيام بالدراسة. وفي بداية شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٠ أرسلت مراكز الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها إلى المشاركين عبوة واحدة من كل من السجائر المرجعية الثلاث (1R5F و3R4F و6CM) ومن كل صنف من الصنفين التجاريين (مارلبورو الكاملة النكهة ومارلبورو الخفيفة، المملكة المتحدة). واحتوت هذه الشحنة على عينات مكررة لتستخدم عند الضرورة. وصدرت تعليمات إلى المختبرات بإرسال نتائج اعتماد أسلوب الاختبار إلى منظمة الصحة العالمية.

---

١ الجدول ٢ للإجراءات التشغيلية المعيارية. واتبع جميع المشاركين أثناء الجولة الأولى الإجراء التشغيلي المعياري لتحديد مقدار انبعاثات النيتروزامينات الموجودة في الدخان المنفوث من السجائر، لكنهم لم يتبعوا خطة للتدخين لأنهم قاموا بتقييم عينة واحدة فقط.

٢ الإجراءات التشغيلية المعيارية للاعتمادات السبعة تقضي بتشفير النتائج لكي لا يعرف المختبر القائد الذي يحللها من أي مختبر أتت هذه النتائج.

٥٢- وكان من المتوقع في البروتوكول الخاص باعتماد الأسلوب المذكور أن تنتهي الدراسة في يوم ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١٠. لكن النتائج لم تصل حتى بداية شهر حزيران/ يونيو سوى من ٨ مختبرات من أصل ٢٠ مختبراً. ولذلك مددت فترة الدراسة لعدة أسابيع إضافية للسماح لبقية المختبرات المشاركة بالانتهاء من اعتماد أسلوب الاختبار. وبمجرد استكمال الدراسة ستجري السلطة المعنية بسلامة المنتجات الغذائية والاستهلاكية تقييماً إحصائياً لجميع البيانات الخام المرسلة من المختبرات المشاركة وفقاً للقاعدة القياسية ISO 5725. وللقيام بالإجراءات الإحصائية والإفادة بالنتائج ستتبع نفس الطريقة المتبعة في اعتماد أسلوب تحديد مقدار نيتروزامينات التبغ المنبعثة من دخان السجائر المنفوث. وستقدم مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها المساعدة على تحليل البيانات عند الاقتضاء، وعلى إعداد تقرير منظمة الصحة العالمية الخاص بالنتائج. ومن المتوقع كذلك أن تعد السلطة المعنية بسلامة المنتجات الغذائية والاستهلاكية، أو مراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها، مخطوطة توضح مضمون هذه الدراسة التعاونية العالمية يساهم في إعدادها جميع المشاركين في الدراسة.

التقدم العلمي المحرز

٥٣- إن عبارة "النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين" إلى الجهاز التنفسي تشمل المنتجات التي تحتوي على مواد مشتقة من التبغ ولا يدخل التبغ بالضرورة في عملها. وتسوّق هذه النظم بمسميات لأصنافها وبأوصاف مختلفة، ولعل أكثرها شيوعاً هي "السيجارة الإلكترونية" ("electronic cigarettes" أو "e-cigs"). ويفيد العديد من البلدان بأن توزيع وبيع السيجارة الإلكترونية يشهدان زيادة كبيرة، وذلك بمناسبة تنفيذ المادة ٨ من الاتفاقية الإطارية ومنع التدخين في أوساط معينة. ومع ازدياد دخول السيجارة الإلكترونية إلى الأسواق طلب راسمو السياسات ومسؤولو التنظيم في العديد من البلدان الحصول على الإرشاد من مبادرة التحرر من التبغ وذلك لمعرفة أفضل مناهج التنظيم المسندة بالبيّنات.

٥٤- ولايزال القلق المتزايد يساور مبادرة التحرر من التبغ، وذلك بسبب المسائل الهامة التي لم تحل بعد والخاصة بمأمونية ومفعول هذه الفئة من المنتجات.[١] فالمكونات العضوية ومنتجات التبخر في السيجارة الإلكترونية مازالت مجهولة، ولم تنشر أي دراسة تبين مفعول ومأمونية السيجارة الإلكترونية. وليس لدى مبادرة التحرر من التبغ أي مجموعة من البيانات تثبت مأمونية النيكوتين وسائر مقومات هذا المنتج التي يزعم أنها عندما تشعل أو تصل إلى الرئتين تثير نفس إحساس تدخين السجائر. ولاتزال مبادرة التحرر من التبغ غير مقتنعة بطبيعة مقومات الانبعاثات وكميتها على وجه التحديد؛ وبالنظر إلى تنوع السجائر الإلكترونية تنوعاً كبيراً، فقد ساد القلق من تنوع هذه المنتجات وعدم توحيدها.

٥٥- وعقد الفريق التابع لمنظمة الصحة العالمية والمعني بضمان جودة الأدوية وسلامتها، بالتعاون مع مبادرة منظمة الصحة العالمية للتحرر من التبغ، مداولة عن بعد يوم ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٠ مع ممثلي سلطات التنظيم الرئيسية للاتفاق على وضع استراتيجية موحدة تتناول موضوع النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين. وشارك في هذه المداولة عن بعد مشاركون من إدارة الأغذية والأدوية في الولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية، ووكالة الرقابة الصحية المسؤولة عن إنفاذ الأنظمة المتعلقة بالنظافة (ANVISA)، ووزارة الصحة في كندا وسلطة الأغذية والأدوية في المملكة العربية السعودية، ومعهد سويس ميديك. واتفق

١ WHO Study Group on Tobacco Product Regulation. *Report on the scientific basis of tobacco product regulation: third report of a WHO study group.* Geneva, World Health Organization, 2010. The report provides scientific and regulatory recommendations on ENDS.

المشاركون جميعاً على ضرورة عقد مشاورات لدراسة وضع استراتيجيات تنظم السجائر الإلكترونية تستضيفها منظمة الصحة العالمية، وذلك لتحديد المناهج العلمية والتنظيمية الملائمة لهذه الفئة من المنتجات.

٥٦- وعقدت منظمة الصحة العالمية في يومي ٦ و٧ أيار/ مايو ٢٠١٠ المشاورة التنظيمية بشأن مأمونية النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين. وكان الغرض من هذا الاجتماع هو قيام البلدان بتبادل الخبرات التنظيمية، وإذكاء الوعي بأوجه القلق المحتملة إزاء مأمونية النظم المذكورة، والنظر في المناهج المتبعة في الوقت الراهن والتي ستتبع في المستقبل لتنظيم هذه المنتجات، ولاسيما احتمال وضع قواعد قياسية لهذه المنتجات، وتحديد سبل للمضي قدماً في تعزيز وحماية أولويات البحث في مجال الصحة العمومية والمبادئ التوجيهية للتنظيم. وحضر هذا الاجتماع وفود[1] وخبراء مدعوون متخصصون في تنظيم منتجات التبغ، وبعض أعضاء مجموعة الدراسة التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بتنظيم منتجات التبغ، وبعض أعضاء منظمة الصحة العالمية.

٥٧- وفي الاجتماع الأول بدأ المشاركون العمل على مجموعة من سبع توصيات، يرد موجزها فيما يلي:

(١) النيكوتين هو مادة شديدة السمية وتسبب الإدمان بشدة وتُعرض الصحة لمخاطر جسيمة. وينبغي تنظيم النيكوتين ومنتجاته التي يستخدمها الإنسان لتعاطيه.

(٢) هناك مجموعة جديدة من المنتجات يطلق عليها اسم "النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين"، وهي قد تنتج أو لا تنتج النيكوتين. وهذه المجموعة التي تشمل عادة السجائر الإلكترونية قد توصل مواد كيميائية سامة ومقومات مخدرة أخرى. وغالباً ما تصحب هذه المنتجات معلومات غير دقيقة. ويساور مسؤولي التنظيم القلق لأن جودة ومأمونية هذه المنتجات لم تثبت بعد.

(٣) ينبغي لمسؤولي تنظيم المنتجات الطبية ومنتجات التبغ أن يتعاونوا على تقييم الإطار التنظيمي، كل في بلده، من أجل تحديد أكثر السبل فعالية لتنظيم النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين (أو حظرها إن أمكن)، توخياً لحماية الصحة العمومية.

(٤) في حالة الإدعاء بمزايا صحية و/ أو علاجية أو الإيحاء بذلك، ينبغي أن تقدم بيانات الجودة والمأمونية والمفعول الداعمة لهذه الادعاءات إلى مسؤولي التنظيم.

(٥) حبذا لو عمد مسؤولو التنظيم الوطنيون إلى إعلام الجمهور وغيره من الأطراف المعنية بالشواغل التي تثيرها هذه المنتجات، ولاسيما الشواغل المتعلقة بمأمونية هذه المنتجات وطرق تسويقها المضللة.

(٦) حبذا لو تبادل مسؤولو التنظيم الوطنيون المعلومات فيما بينهم بشأن هذه المنتجات، ولاسيما نتائج البحوث والسياسات العامة ذات الصلة.

(٧) يشجع مسؤولو التنظيم الوطنيون منظمة الصحة العالمية على تيسير تبادل المعلومات بين مسؤولي مكافحة التبغ ومسؤولي تنظيم المنتجات الطبية.

[1] وفود من أستراليا والبرازيل وكندا والمفوضية الأوروبية ونيوزيلندا والمملكة العربية السعودية وصربيا وسنغافورة وجنوب أفريقيا وسويسرا وتايلند وتركيا وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

٥٨- واتفق المشاركون على أن ترسل منظمة الصحة العالمية مسودة التوصيات إلى جميع المشاركين للحصول على تعليقات إضافية، وهو ما قامت به المنظمة في شهر أيار/ مايو ٢٠١٠. وكان من المتوقع تلقي التعليقات النهائية على هذه المسودة في وقت إعداد هذا التقرير في بداية شهر حزيران/ يونيو ٢٠١٠. وفضلاً عن ذلك تم إنشاء فريقين عاملين ليعد كل منهما وثيقة غير رسمية عن النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين، وذلك لمعلومية مسؤولي التنظيم الوطنيين وعموم الجمهور. وتصاغ في الوقت الراهن كذلك حصائل أعمال هذين الفريقين العاملين.

الإجراء المطلوب من مؤتمر الأطراف

٥٩- مؤتمر الأطراف مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =